

تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

طالبة دكتوراة معسكري سمرة أ.د.بوشنافة الصادق
جامعة المدية

الملخص:

نظرا للعلاقات القديمة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، برزت الشراكة بينهما وذلك من أجل توطيد العلاقات عن طريق شراكة في جميع المجالات، والجزائر كبقية دول جنوب الحوض المتوسط نلت حصتها من هذا الاتفاق، إلا أنها لم تأخذ حقها في العلاقات التجارية بين الشريكين، لذا نرى الجزائر دائما تسعى وراء تحقيق أكبر قدر من الأهداف المرجوة في مجال التجارة الخارجية والتعاون المالي عن طريق المساعدات والقروض الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد سخرت لتحقيق ذلك مجموعة من القوانين والسياسات للاندماج في الاقتصاد العالمي.

Abstract :

Given the long-strading relation ship between the European Union and the countries of the southem Medditerranean,it emerged as the partnership between them in order to strengthen relations through a partnership in all areas,and Algeria like other southem Mediteeanean countries gained their share of this agreement ,but it did no take the right to trade relations between the two partners,so we see Algeria will always pursueto achieve greater oals desired in the field of foreign trade and financial coopertion through aid and loans granted by the European Union and foreign direct investment .Also they have harnessed to achieve a se of laws and policies to integrate into the global economy.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورومتوسطية -الاتحاد الأوروبي-الضفة الجنوبية للمتوسط - ميدا- سياسة التعاون

Keywords : Euro-Mediterranean partnership - European Union - Southern Mediterranean -MEDA-cooperation policy -

تلعب الشراكة دورا مهما في تنمية مختلف القطاعات، فعرفت المنطقة الاورو-متوسطية كغيرها من مناطق العالم المختلفة اتفاقيات تعاون متجزئة طوال عدة قرون ، ولم تبدأ فكرة الشراكة الاورو-متوسطية بالتبلور إلا في سنة 1973 عندما أصدرت دول الاتحاد الأوربي تحت تأثير فرنسا، إيطاليا، واسبانيا بيانا حول السياسة المتوسطية المتجددة التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنوية لدول جنوب البحر المتوسط والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين، ليتم التوصل فيما بعد إلى إعلان برشلونة سنة 1995، الذي سعى إلى خلق منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط متأملة في تحقيق مكاسب اقتصادية لدول المنطقة.

السؤال المطروح: هل دول جنوب البحر المتوسط حققت أهدافها ومسايعها من خلال خوضها في شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي؟ وما هي النتائج وآفاق الشراكة الأوروبية جزائرية؟

وللاجابة على الأسئلة التالية لابد من التطرق للمحاور التالية:

1-الاطار النظري للشراكة الأورومتوسطية.

2- مسار التعاون الأوروبي الجزائري.

3- تقييم نتائج الشراكة الأوروبية جزائرية .

تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

I. الإطار العام للشراكة:

الشراكة هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فرض عليها من ثقافة ولغة¹. وتعتبر كذلك الشراكة هي نمط جديد للتعامل الرأسي وامتدادا لصيغة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين دول الشمال والجنوب²، وهي كذلك سياسة مقدمة من المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية، على أساس المبادرات الأوروبية السابقة المحققة من طرف السياسة المتوسطية الشاملة الممتدة ما بين الفترة (1973-1992) ثم السياسة المتوسطية المتجددة الممتدة ما بين (1992-1996)، وكانت هناك عدة عوامل ساهمت في توقيع اتفاق الشراكة أهمها³:

1. القرب الجغرافي ومشكلة الهجرة، حيث يبلغ عدد المهاجرين من الجنوب في بلدان الاتحاد نحو (11) مليون مهاجر رسمي؛
 2. أن أمن بلدان الاتحاد مرهون بتنمية بلدان الجنوب ولذلك يستوجب تقديم مساعدات أكبر، ودعم الإصلاحات والاستثمار وخلق فرص العمل؛
 3. تمثل دول الجنوب شريكا جوهريا لبلدان الاتحاد كونها مصدرا أساسيا للبترول والغاز ويعتمد عليها في تموينه؛
 4. تمثل اقتصاديات بلدان الضفة الجنوبية أسواقا هامة للإتحاد في ظل صراع القوى الكبرى على الأسواق، حيث تمثل التجارة الأوروبية مع الدول العربية نسبة 40% من إجمالي مبادلات الاتحاد مع العالم. وللشراكة الأوروبية متوسطية أهداف يمكن تلخيصها كمايلي⁴:
 - رغبة أوروبا في تقليص الهجرة من دول جنوب المتوسط إليها وتسديد المديونية واقتناعها بضرورة المساعدة .
 - التنمية عبر الإصلاحات الهيكلية، إعادة التوازنات الكبرى المالية وبالاقتصاد الكلي ومساندة برامج الإصلاح المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي.
 - لاستثمار وخلق فرص جديدة ومساعدة هذه الدول على الانفتاح نحو العالم الخارجي.
- تميز في الشراكة الأوروبية متوسطية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا أهم محفز لتحرير أي اقتصاد، حيث معظم الاستثمارات الأوروبية بالعالم تتم بدول جنوب المتوسط، لذا يتطلب من اقتصاديات الدول الجنوبية جهدا مستمرا لإعادة تشكيل اقتصادها وفقا للمتطلبات الاندماج الاقتصادي الأوروبي خاصة والعالمي عامة⁵.
- تخفيض تكاليف التمويل بين المؤسسات المالية لطرفي الاتفاق من خلال إدماج الأسواق المالية الأوروبية فيما بينها خاصة تدويل الأورو⁶.

II. مسار التعاون الأوروبي الجزائري:

تمتدّ بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقات سياسية واقتصادية قوية تضرب بجذورها في عمق التاريخ ويدعمها القرب الجغرافي. وقد تطوّرت هذه العلاقة عبر سلسلة من الخطّات والعديد من المفاوضات إلى أن تم توقيع سنة بروتوكول اتفاق الشراكة بين الطرفين في 19 ديسمبر 2001.

و في افتتاح الدورة الأوروبية متوسطية في 22 أبريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية تم توقيع الاتفاقية الأوروبية جزائرية بصفة رسمية ، ليدخل حيز التطبيق في 01 ديسمبر 2005.

تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

واحتوت الاتفاقية على المحاور التالية⁷:

التعاون الاقتصادي:

ترجمه المواد من 47 إلى 66 من الجريدة الرسمية، يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويشمل عدة مجالات أهمها:

التعاون في الطاقات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق النمو ومناصب الشغل وهي: قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك، الخدمات المالية، السياحة، الاستثمار، الإعلام والإحصاء، المجال العلمي والتكنولوجي، البيئة، التربية والتكوين.

التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

يتحقق هذا من خلال تبادل الخبرات والتكوين والمساعدات التقنية وكذلك دعم الاستثمار المباشر. كما يعمل التعاون الاقتصادي على تشجيع التكامل بين الدول المغاربية وتنمية العلاقات بينها.

التعاون التجاري:

ويشمل الانتقال الحر للسلع تترجمه المواد من 06 إلى 29، تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة تبادل حر خلال الفترة الانتقالية الممتدة إلى 12 سنة اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التطبيق، ونص هذا الاتفاق على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والزراعية ومنتجات الصيد البحري عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا حتى زوالها واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

تجارة الخدمات:

ترجمه المواد من 30 إلى 37 التي تنص على تحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات بتبادل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

يمثل تحرير تبادل السلع العنصر الهام في مضمون الشراكة الأوروبية جزائرية، ويتضمن القسم التجاري لاتفاق الشراكة التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية على أساس ثلاثة مراحل⁸:

- المرحلة الأولى تخص الإعفاء من الرسوم الجمركية حال دخول الاتفاق حيز التطبيق بالنسبة للمواد الأولية والتي تمثل حوالي 25% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي .

- المرحلة الثانية تخص التفكيك الخطي والمتسارع على مدى خمس سنوات بنسبة 20% كل سنة، والذي يشرع فيه بعد سنتين من تنفيذ الاتفاق، ويتضمن المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية والتي تقدر بـ 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.

المرحلة الثالثة تخص المنتجات المصنعة نهائيا والتي تمثل 40% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث سيتم تقليص الرسوم الجمركية بنسبة 10% سنويا ولمدة عشر سنوات، تبدأ بالتنفيذ سنتين بعد إمضاء العقد، ولن تكتمل رزمة التفكيك الإجمالي إلا في آفاق سنة 2017 والذي ينجم عنه منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية إلى جانب تقديم تنازلات فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية والصيد البحري والمنتجات الزراعية الغذائية طبقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة⁹.

تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

التعاون المالي:

ترجمها المواد من 79 إلى 81 الذي يقوم على ما يلي:

دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد؛

مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

التعاون الاجتماعي والثقافي:

حيث تضمنت المادتين 67 و 68 من هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد .

كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية....إلخ.

التعاون السياسي:

يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطة وهذا ما جاءت به المواد 4، 3 و 5 من الاتفاقية.

التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية:

ترجمه المواد من 92 إلى 110 من الاتفاقية، وكانت تتضمن ما يلي:

بتقوية مؤسسة الدولة والقانون؛

التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأثيرات)؛

التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة؛

التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.

8- التعاون في مجال المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة:

حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات و الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشأة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39).

9- التعاون في الأحكام المؤسسية العامة والختامية :

ترجمه المواد الأخيرة من 92 إلى 110 ويتضمن إجراءات مؤسسية أهمها:

إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق وتسوية الخلافات والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين؛

إنشاء لجنة شراكة مكلفة بتسيير الاتفاق مع مراعاة الاختصاصات المخولة لمجلس الشراكة؛

تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة وهو يحل محل اتفاق التعاون لموقع سنة 1976 اعتبارا من دخوله حيز التطبيق؛

سعى كلا من الجزائر والاتحاد الأوروبي لتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة والمتمثلة في:

توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين، يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل الميادين الملائمة لكليهما؛

توسيع التبادلات من أجل ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير

التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛

تشجيع التبادلات البشرية، لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية؛

تشجيع الاندماج المغاربي وذلك بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة ومجموعة الاتحاد الأوروبي؛

ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد، الاجتماع، الثقافة، المالية، القضاء والشؤون الداخلية .

نتائج الشراكة الاقتصادية الأوروبية الجزائرية:

تنطلق نتائج هذه التجربة من المرتكزات الاقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها، والتي تتمثل في التعاملات التجارية الخارجية باعتبارها العامل المهم في الاتفاقية والمتضمنة في البروتوكولات الموقع عليها من كلا الطرفين، والتدفقات المالية من الاتحاد الأوروبي للجزائر، وكان ذلك عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، المساعدات المالية التي تلقتها ضمن التعاون المالي الذي نصت عليه الاتفاقية والقروض التي منحها البنك الأوروبي للاستثمار

1- التجارة الخارجية:

لم ترى التبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي توسعا كبيرا، وذلك نظرا الاعتماد الجزائر في التصدير على المحروقات بالدرجة الأولى مقارنة بالواردات، فالجزائر . تبقى دول الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للجزائر بنسب على التوالي 49.21% واردات و68.28% صادرات بالمقارنة مع سنة 2014، حيث انخفضت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي بنسبة 14.62% بقيمة 29.68 مليار دولار سنة 2014 إلى 25.34 مليار دولار سنة 2015، بالمقابل تضاءلت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي بقيمة 14.58 مليار دولار بنسبة 36.1%. تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين دول الاتحاد بـ 10.52% تليها إيطاليا وإسبانيا بنسبة 9.37% و7.64% من إجمالي واردات الجزائر خلال سنة 2015 كما موضحة في الجدول التالي¹⁰:

الصادرات مليون دولار		الواردات مليون دولار	
2014	2015	2014	2015
40378	25801	29684	25344

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

2- المساعدات المالية :

خصص الاتحاد الأوروبي أدوات للتعاون المالي كبرنامج ميديا الأول والثاني، فقد استفادت الجزائر في الفترة 1996-1999 ما يقارب 164 مليون أورو في إطار برنامج ميديا بنسبة 0.5% فقط من المبلغ المخصص، أما في الفترة 2000-2006 استفادت من 206.8 مليون أورو في إطار برنامج ميديا 2. والجدول التالي يوضح مساعدات الاتحاد الأوروبي للجزائر :

تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011-2013
القيمة مليون أورو	40	66	57	32.5	62.5	68	172

www.ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_csp_nip_algeria_fr.pdf المصدر: تم تحميله من الموقع الإلكتروني:

نلاحظ من الجدول أنه ارتفعت حصة الجزائر من المساعدات المالية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي مقارنة من سنة إلى أخرى، إلا أنها انخفضت في السنوات الأخيرة للجزائر¹¹، وكان موجه التعاون المالي إلى القطاعات التالية:

- الإصلاح في مجال حقوق الإنسان؛
- الإصلاح في العدالة والهجرة والإرهاب؛
- تنويع الاقتصاد؛
- التنمية المستدامة؛
- تطوير التعليم.
- تعزيز البرامج الاجتماعية؛
- تسهيل التجارة.
- تطوير البنية التحتية

3- القروض الممنوحة: لقد استفادت الجزائر من قروض من البنك الأوروبي للاستثمار بصفة محتشمة مقارنة بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط وقد بلغت حوالي 14.2 مليار أورو ما بين أكتوبر 2002 وديسمبر 2012 وكانت السياسة المالية الأوروبية إلى رفع التمويل الأجنبي و الداخلي قصد ترقية الاستثمارات العمومية و الخاصة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط-¹².

4- الاستثمار الأجنبي المباشر: يبقى حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر جد محدود مقارنة بالإمكانات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد وغير كافي لإحداث نمو اقتصادي، مما يساهم في التقليل من المعدلات المرتفعة للبطالة، حيث كشفت الأرقام أن الاستثمارات دول الاتحاد الأوروبي بالجزائر في الفترة المتعددة بين 2002-2015 بلغت حوالي 274 مشروع بمبلغ 563346 مليون دينار جزائري وقد وفرت هـ الاستثمارات حوالي 39939 منصب¹³.

III. تقييم نتائج اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي:

يركز اتفاق الشراكة الاورو جزائرية على الجانب السياسي و الاجتماعي لإقامة حوار سياسي منتظم بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر، لتحقيق الاستقرار السياسي و الأمني في المنطقة خاصة الحد من الهجرة من الدول جنوب المتوسط إلى شماله. ونلخص أهم الجوانب الاقتصادية الأكثر تأثرا من اتفاق الشراكة:

1- أثر الشراكة على الموارد المالية: إن إلغاء الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، سيتبعه انخفاض المداخل الجبائية، حيث قدرت حوالي 2.5 مليون دولار منذ سنة 2005 والجدول التالي يوضح الخسائر المحتملة التي قدرتها مديرية الجمارك من سنة تنفيذ الاتفاق إلى عام 2017 (سنة التحرير الكامل للحواجز الجمركية). والجدول التالي يوضح خسائر الدولة كل سنة من جراء التخفيض الجمركي:

تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع خارج TVA
2005	10.497	-	-	10.497
2006	10.497	-	-	10.497
2007	10.497	2.561	1.660	14.718
2008	10.497	3.825	3.307	17.629
2009	10.497	5.106	4.954	20.557
2010	10.497	7.667	6.601	24.765
2011	10.497	10.228	8.247	28.972
2012	10.497	12.789	9.894	33.918
2013	10.497	12.789	11.541	34.473
2014	10.497	12.789	13.187	36.473
2015	10.497	12.789	14.834	38.120
2016	10.497	12.789	15.657	38.943
2017	10.497	12.789	16.533	39.819
المجموع	136.461	106.121	106.415	349.381

المصدر: المديرية العامة لإدارة الجمارك

نظرا للحسائر التي عرفتها الجزائر والمقدرة ب 8.5 مليار دولار من جراء تطبيق اتفاقية منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، والتي قدرها صندوق النقد الدولي ب 2% من الناتج المحلي الخام في آفاق سنة 2017¹⁴، لذا توصلت إلى اتفاق حول تمديد آجال إلغاء التعريفية الجمركية إلى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها بلادنا. وذلك من تقوية اقتصادها بهدف مواجهة المنافسة الشديدة للمنتجات الأوروبية¹⁵.

2- أثر الشراكة على الميزان التجاري:

السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع مما يجعلها في مأزق اقتصادي من جراء التفكيك الجمركي، وذلك بسبب غزو المنتجات الأوروبية خاصة الصناعية إلى السوق الجزائرية، بالمقابل لا تستفيد الجزائر بمزايا تفضيلية لصادراتها بسبب أن الرسوم المفروضة على السلع الأوروبية جد متدنية للاضمامها للمنظمة العالمية للتجارة فأصبحت صادرات الجزائر لديها منافسين أقوياء في السوق الأوروبية كصادرات جنوب شرق آسيا، أمريكا الجنوبية.....الخ.

3- أثر الشراكة على القطاع الصناعي:

إن الجهاز الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية لمواجهة حدة المنافسة الدولية، فلانفتاح نحو استيراد المنتوجات الصناعية خاصة التقنية إذا لم يلازمها التعاون الفني والمالي يؤدي إلى تدني المستوى الصناعي بسبب عدم مسايرتها للتطور التكنولوجي.

إن التفكيك الجمركي يؤدي بدون شك إلى التأثير على بعض المؤسسات الصناعية وذلك بسبب عدم قدرتها على المنافسة مما يؤدي إلى غلقها¹⁶.

4- أثر الشراكة على القطاع الزراعي:

لم تحظى الزراعة بالعناية اللازمة مثلما هو الحال بالنسبة لقطاع الصناعة والخدمات التي تستفيد منها دول الاتحاد، ويرجع عدم تحرير الملف الزراعي إلى حصول القطاع الزراعي الأوروبي على الدعم الكبير من دول الاتحاد الأوروبي، هذا يعني أن

تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

الاتحاد أوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي للجزائر مصلحة في تحريرها، بينما يمارس سياسة تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للجزائر مصلحة كبيرة في تحريرها¹⁷.

5- أثر الشراكة على الاستثمار :

أبرمت الجزائر اتفاق الشراكة من أجل استقطاب أكبر حصة من الاستثمارات الأوروبية، وذلك بسبب الأطر القانونية المعقدة والتي لم تكن محفزا أساسيا لجذب الاستثمار إلى الجزائر، لذا نلاحظ أن الجزائر تحتوي على نسبة ضئيلة من حجم الاستثمارات الموجهة لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

6- أثر الشراكة على العمالة:

إن غزو السلع الأوروبية ذات التقنية والجودة العالية وبسعر منخفض مقارنة بالسلع المحلية، ينجم عنه انخفاض الطلب الداخلي للسلع المحلية وهذا يتسبب في إفلاس المؤسسات الاقتصادية وغلقتها، بسبب عدم القدرة على منافسة المنتج الأوربي وهذا ما يترتب عنه تسريح العمال ورفع معدل البطالة. سبل تفعيل الشراكة الأوروبية جزائرية:

تعد الشراكة الأوروبية متوسطة من الشراكات غير متكافئة الأطراف وذلك بسبب أن الاتحاد الأوروبي عبارة عن كتلة قانونية اقتصادية مالية واحدة عكس الدول العربية التي ولجت في الاتفاقية كل دولة على حدا، وكذلك بسبب القوى الاقتصادية التي يحظى بها الاتحاد الأوربي .

ولتفعيل الشراكة الأوروبية متوسطة عامة والأوروبية جزائرية خاصة، لابد من الالتزام ببعض الإجراءات التالية :

1. إيجاد مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات الأوروبية، وذلك عن طريق سن قوانين ملائمة لذلك وتحسين الإجراءات الإدارية والقضاء على البيروقراطية؛

2. زيادة الدعم المخصص من الاتحاد الأوربي للجزائر خاصة في مجال الصناعة، من أجل ترقية المنتج الجزائري للقدرة التنافسية؛

3. تفعيل التكامل الاقتصادي مع الدول العربية خاصة في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والمنافسة غير المتكافئة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي عليها من خلال اتفاق الشراكة.

4. التركيز على التأهيل التقني وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج خاصة وان الجزائر تملك القدرة المالية على تمويل مثل هذه البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

5. الاستفادة من المرحلة الانتقالية للتفكيك الجمركي من أجل تطوير المنتجات الجزائرية لتكون جاهزة للمنافسة أمام المنتجات الأوروبية.

خلاصة

بعد خوض الجزائر تجربة الاقتصاد الحر، أصبحت محتمة للولوج في طريق الاندماج العالمي للاقتصاد لذا سارعت بوضع إصلاحات في النظام الجبائي وقانون الاستثمار، وذلك من أجل الدخول في اتفاقية برشلونة باعتبارها دولة من دول جنوب البحر المتوسط وكجارتها تونس والمغرب. يستند اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في كثير من أحكامه على الأحكام الواردة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، ومنبثق عن العلاقات الاقتصادية العالمية الراهنة. فأصبح اقتصاد الجزائر مرهونا بالتطور التكنولوجي عن طريق تأهيل المؤسسات وتحديثها في مجال التمويل، التسيير، الاستثمار، التسويق، البحث والتطور التكنولوجي. وهذا من أجل النهوض بمنتجات جزائرية ذو نوعية عالمية.

تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري

قائمة المراجع:

- ¹ - نصيف حتي ،المأزق العربي،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،العدد215،مارس 1996،ص 94.
- ² - عطا الله علي الزبون،التجارة الخارجية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2015،ص232
- ³ - بوشنافة الصادق،الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية- حالة مجمع صيدال - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،جامعة الجزائر،2006-2007،صص 221-222.
- ⁴ - فتني مايا،العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف،دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن،ط2017،1،ص93
- ⁵ - إكرام عبد الرحيم،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،مكتبة مدبولي،القاهرة،مصر2002،صص 245-257
- ⁶ - Dahi Amar,L'impact théorique et pratique du processus d'internationalisation de l'euro ,colloque international sur l'imact de l'elargissement de l'europe sur le projet euro méditerrané ,université Badji Mokhtar ,Annaba,2003,pp24-41
- ⁷ - le texte intégral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/09/2005) [http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord d'association.htm](http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord%20d'association.htm)
- ⁸ Conseil National Economique et social(CNES) rapport sur la conjuncture economique et social du deuxieme semestre2004, - Commision de L'évaluation,Alger,juillet,2005,p94.
- ⁹ - Abdelaziz Belkhdem, « Accord D'associaion Algero-Europeen »,revue mutation,n°39 ,Janvier2002,p33.
- ¹⁰ -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz
- ¹¹ - البنك الأوروبي للاستثمار: <http://www.eib.org/infocentre/publications/all/financing-provided-by-the-eib-in-algeria.htm>
- ¹² - البنك الأوروبي للاستثمار: <http://www.eib.org/infocentre/publications/all/financing-provided-by-the-eib-in-algeria.htm>.
- ¹³ - <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>
- ¹⁴ - Fonds Monétaire International(FMI),Algerie :questions choisies ,Rapport n°06/101,Mars2006,p13.
- ¹⁵ -تقرير وزارة الشؤون الخارجية.
- ¹⁶ - يوسف مسعداوي،دراسات في التجارة الدولية ،دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر2010،ص192.
- ¹⁷ - سلوى محمد مرسى،الشراكة الأورو-عربية مالها وما عليها ،الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف،8-9ماي 204،ص8.